مقدمة

يتناول قانون المجتمع الدولي مجموعة من القواعد القانونية التي تبين تركيبة المجتمع الدولي والقواعد التي تحكم علاقات هذا المجتمع، فهو القانون الذي يحكم الوحدات المكونة للجماعة الدولية ويبين كيفية نشأة أشخاص هذه الجماعة ويبين حقوقها وواجباتها، كما يوضح القواعد التي تحكم علاقاتها مع الكيانات الأخرى.

وبما أن القانون الدولي هو قانون المجتمع الدولي، فإنه لايمكن دراسة هذا القانون كنظام قانوني مستقل عن دراسة المجتمع الدولي، ذلك أن هذا القانون يستمد وجوده من المجتمع الدولي بل ويعتبر إنعكاسا له، كون المجتمع الدولي ظاهرة مادية واجتماعية تتميز بالتطور المستمر، هذا التطور أثر على قواعد القانون الدولي، فأدى إلى إلغاء قواعد قديمة وإنشاء قواعد جديدة تتماشى مع طبيعة تطور المجتمع الدولي.

إن هذا التغيير أو التطور الذي شهده المجتمع الدولي لم يشمل فقط قواعد القانون الدولي بل شمل أيضا تركيبة المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، فلم يعد المجتمع الدولي يتكون من دول فقط بل أصبح يتكون من كيانات دولية جديدة كالمنظمات الدولية، الشركات لمتعددة الجنسيات، حركات التحرر ... إلخ وهذا مايتفق مع تعريف المجتمع الدولي.

يعرف البعض المجتمع الدولي بأنه:" **المجتمع الدولي كيان جماعي من أشخاص القانون الدولي يرتبطون فيما بينهم بعلاقات متعددة ومتنوعة خاضعة جميعها لقواعد القانون الدولي**". **كما يقصد بالمجتمع الدولي كافة أشخاص القانون الدولي المعاصر**[1].

وهنلك من يعرف المجتمع الدولي بأنه "**مجموعة من الوحدات السياسية التي تمثل كل واحدة منها انتماءا سياسيا معينا لمجموعة من أفراد المجتمع البشري وتتمتع كل واحدة منها بنظام قانوني خاص بها**".

كما يعرفه البعض بأنه " **مجموعة من الأشخاص القانونية الدولية المتمتعة بحقوق مقابل تحمل واجبات في نطاق دولي**".

---

1 عمر سعد الله: معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص379.

الروابط المشتركة بين القانون الدولي العام والمجتمع الدولي:

إن بنية المجتمع الدولي وسلوك أعضائه تقوم على أساس القانون الدولي، هذا الأخير ليس سوى مجموعة من الأشخاص القانونية الدولية المتمتعة بحقوق والملتزمة بواجبات في نطاق دولي، أي أنه لابد للاعتراف بكيان ما على المستوى الدولي بأنه شخص من أشخاص المجتمع الدولي تمتعه بالشخصية القانونية الدولية، كما أن العلاقات الدولية التي هي سلوك منبعث من أعضاء المجتمع الدولي تلتقي معه في نقطة هامة هي قواعد القانون الدولي.

أهمية دراسة المجتمع الدولي : تظهر أهمية دراسة المجتمع الدولي من خلال عدة جوانب أهمها:

1- إن دراسة المجتمع الدولي له أهمية كبرى باعتباره مدخل رئيسي ومهم في القانون الدولي العام الذي يعد من أهم النظم القانونية التي تعرف حركة ديناميكية مستمرة مرتبطة بتطور المجتمع ذاته سواء من حيث المضمون أو من حيث القواعد أو من حيث التركيبة.
2- إن التنبؤ أو التكهن بالأحداث الدولية لا يمكن معرفتها إلا من خلال دراسة أشخاص المجتمع الدولي.
3- تمكننا دراسة المجتمع الدولي من تحديد مضمون وطبيعة العلاقات الدولية وتأثيرها على أشخاص المجتمع الدولي.
4- تمكننا دراسة المجتمع الدولي من تحديد موقعنا كأفراد للمجتمع الدولي وذلك بمعرفة دورنا في العلاقات الدولية وأثره على باقي الوحدات الدولية لتحقيق التطور والتوازن الدولي.
5- تمكننا دراسة المجتمع الدولي من معرفة وقياس درجة التطور والتقدم الحاصل على مستوى الوحدات الدولية خصوصا الدول.

على هذا الأساس سنُدرس مقياس قانون المجتمع الدولي في أربعة فصول على النحو التالي:

فصل تمهيدي يتناول التطور التاريخي للمجتمع الدولي من العصور القديمة حتى عصرنا الحالي مبينا أهم التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي، أما الفصول الثالثة الأخرى فتتناول أشخاص المجتمع الدولي، حيث يتناول الفصل الأول الدولة باعتبارها الشخص الأساسي في تركيبة المجتمع الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الشخص الدولي الوحيد المتمتع بالشخصية القانونية الأصلية، أما الفصل الثاني يتناول المنظمات الدولية باعتبارها ثاني شخص دولي بعد الدولة تم الإعتراف له بالشخصية

القانونية في منتصف القرن التاسع عشر، والفصل الثالث تناول الأشخاص الدولية المستحدثة في المجتمع الدولي والتي تم الإعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية من أجل تسهيل العلاقات الدولية من جهة وترتيب المسؤولية الدولية من جهة أخرى، وقد تضمن هذا الفصل الشركات متعددة الجنسيات، الفرد وحركات التحرير الوطني.